صراع وجدلية التخصص

لربما الحراك الثقافي في السنوات الاخيرة بما يحمل من جدليات مؤثرة في تحديد طريقة التفكير والاستنتاج تنتهي بالقاعدة التي روج لها البعض بحق المتخصص فقط في البت والترجيح فيما لا يحق لغير المتخصص ابداء حتى الاستفسار فضلا عن التنظير.

هذه القاعدة نشأت كوسيلة اخراس وتعتيم ضد اي نظرية تفكير لا تخضع لهيمنة المدارس العلمية المتفاوتة.

بغض النظر عن جدوى هذه القاعدة على أرض التطبيق لكن نستطيع تشبيهها بقوانين نيوتن التي تصلح لحد معين للتطبيق بعد ذلك ننتقل لمستوى أكثر حساسية بنظريات النسبية لآينشتين.

كذا الامر عندما يقابلك نقاش بفجوة عالية في المدارك والتي تستند على آلية التفكير كأن يناقش من لاحظ له في العلم قبالة شخصية متمرسة في العلم والبحث فلا مناص من قطع النقاش والتأكيد على مرجعية التخصص.

أما في حالة تقارب المنهج التفكيري المستند على قواعد المعرفة والبحث فلا تستطيع ختم النقاش بالغاء حق الاخر بدعوى التخصص اذ انها مصيدة يستطيع الاحتجاج بما يملئ اي بحث علمي في التداخل مع العلوم الأخرى حيث تشمل ترجيح لرأي قبالة رأي آخر.

لا استطيع ادعاء سلامة قاعدة التخصص من عدمها واعجبني رأي احد الافاضل حين علق ان لكل انسان مفهوم خاص به يتجاوز التخصص لكن لا يحق له تصدير هذا المفهوم الا بكونه متخصص وهذا الرأي أراه عادلاً نوعاً ما ولكن لي وجهة نظر وهي أن للعلوم والبحث قواعد معرفية تستطيع ان تحتج على من يدعي التحصص بذات القواعد المبنية على التجربة كما ان هذه القواعد المعرفية قابلة للاستنساخ الاستدلالي بين أغلب العلوم لوجود مشتركات في البحث.

لذا من الصعوبة ما أن يدعي أحد التخصص حتى يحوز ملكة الاعتراض وانما عليه اظهار الشبهة التي على أثرها يستطيع نقض الرأي المقابل.

في هذا الزمن المتطور نرى ضرورة أخذ الحيطة من الاعتداد بالذات كون أغلب العلوم تصب في سيل واحد من المعرفة اساسه تنمية العقل في اكثر من اتجاه والخسران الوحيد من حسر تفكيره في فرع واحد من المعرفة.